JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (31)
2023-12-18
https://jaspss.com

بحث بعنوان

عملية التحصيل الضريبي الالكتروني

بكر عبد الله موسى محمد

ضريبة الأبنية والأرضي – المسقفات

(مدير الرقابة والتفتيش – بلدية جرش الكبرى)

الملخص

هدفت الدراسة الى معرفة معوقات التحصيل الضريبي للمسقفات في ظل التعاملات الرقمية التي من شانها تحقيق منافع كثيرة للإدارة الضريبية من خلال اختصار الجهد والتكاليف والوقت في عملية التحصيل وتبسيط وتسهيل الإجراءات وقد بينت الدراسة ان رقمنه التحصيل الضريبي ظاهرة إيجابية لها انعكاسها على كفاءة التحصيل الضريبي وعملية إدارة الضرائب عموماً مع وجود تحديات تنظيمية وتقنية كما ان رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دوراً مهماً في توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي.

كما بينت الدراسة أن عملية التحصيل الضريبي تساهم في تمويل إيرادات الخزينة وموازنه البلديات مع وجود معوقات كثيرة تحول الى نقص الارادات فيما ينعكس سلباً على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلديات فيما يشكل عائقاً كبيراً في الحد من أداء ومهام البلديات.

تمهيد:

تعد الضرائب مصدراً أساسياً في تمويل ايرادات البلديات فهي العنصر الأساسي الذي تعتمد عليها الدولة للحصول على إيراداتها وذلك لتوظيفها والاستفادة منها اقتصادياً ومالياً وتوفير موارد مالية لاستخدامها كموارد مالية للإنفاق العام ولتغطية النفقات والوفاء وتسديد الالتزامات المترتبة على البلديات وتحقيق تنمية محلية عن طريق تنويع مصادر الضرائب والرسوم لتلك البلديات.

وفي الوقت نفسه يوجد معوقات تحول دون الحصول على التحصيل الكافي للتحصيل الضريبي كعدم وجود نظام جبائي فعّال وعدم قدرة الدوائر والأجهزة المختصة في التحصيل الكافي والدائم وعدم وجود إجراءات تشريعية محددة ومعروفة ما يعرقل ويؤخر عملية التحصيل ويؤدي إلى

نقص في المصادر والضرائب بما ينعكس على البلديات بعدم تحقيق أهدافها وتلبية وخدمة احتياجات السكان فيها وعرقلة عمليه التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تعد الضرائب بأنواعها والرسوم هي المصدر الرئيسي في عملية التحصيل الضريبي والذي يعتمد عليها تمويل البلديات لكن يمكن أن تحدث معوقات في عملية التحصيل الضريبي.

أسئلة الدراسة:

تقوم الدراسة على وجود سؤال رئيسي ما هو أثر معوقات التحصيل الضريبي على ميزانية البلديات وذلك على بلدية جرش كدراسة حالة ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي معوقات التحصيل الضريبي على البلديات؟
- هي معوقات التحصيل الضريبي على مجلس بلدية جرش ؟

فرضيات الدراسة:

١- التحصيل الضريبي هي نقل الضرائب من المكلفين بها إلى خزينة ميزانية في البلديات.

٢- معوقات التحصيل الضريبي على ميزانية البلديات في عدم الحصول على ايرادات كافية لتمويل الخزينة.

٣- معوقات التحصيل الضريبي على ميزانية بلدية جرش هي عدم تحقيق موارد مالية مناسبة وكافية لتحقيق التنمية المحلية.

أهمية الدراسة :

- معرفة آثار التحصيل الضريبي على تمويل ميزانية البلديات.
- معرفة مصادر التحصيل الضريبي في تحقيق الايرادات لتمويل ميزانية البلديات.

أهداف الدراسة:

- إبراز المعوقات المؤثرة على عملية التحصيل الضريبي للبلديات.
- معرفة معوقات التحصيل الضريبي في تمويل السكان في البلديات .
- تحديد آثار معوقات التحصيل الضريبي على ميزانية البلدية.

حدود الدراسة:

تقوم الدراسة على معرفة معوقات التحصيل الضريبي وأثر ذلك على البلديات مع دراسة حالة بلدية جرش.

الحدود الزمانية:

معرفة معوقات التحصيل الضريبي لحالة الدراسة في الفترة الواقعة بين عامي 2020 – 2021.

منهجية الدراسة:

يستخدم البحث في هذه الدراسة :

المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة من الناحية النظرية وامتدادها المعرفي للوصول إلى التحليل الذي يعتمد على البيانات المستمدة من واقع البلديات.

منهج تحليل المضمون

يقوم هذا المنهج على أساس أنه أسلوب أو أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى في إطار منهج متكامل وهو محاولة للوصول إلى وصف سلبي للمضمون لعوامل معوقات التحصيل الضريبي في البلديات.

المنهج التاريخي:

يقوم هذا المنهج على تناول الظاهرة وتتبع التسلسل التاريخي والمراحل التي مرت بها وفي هذا يقوم الباحث على تناول موضوع الضرائب والمراحل التاريخية التي مرت بها.

صعوبات الدراسة:

قلة المعلومات التي تتحدث عن التحصيل الضريبي ومعوقاته.

مفاهيم الدراسة:

الضرائب :

ضريبة المسقفات :

التحصيل الرقمي :

التهرب الضريبي :

أنواع الضرائب :

تختلف الضرائب من حيث تصنيفها، فهنالك ضريبة الدخل وضريبة الملكية وضريبة الإنتاج، كما تنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وهي التي يتحمل عنها دافعها نفسه، والضرائب غير المباشرة هي التي ينقل دافعها عبئها إلى غيره.

ومن أنواع الضرائب ما يعرف بالرسم، وهو مبالغ تدفع في مقابل خدمات لها طابع حكومي أو إداري، وهو ما يعرف بالإتاوة، فهو مبلغ يفرض على ملكية ما تحقق من نفع من وراء تحسين أو إصلاح محدد تقوم به سلطة عامة وذلك لمواجهة نفقة هذا التحسين أو الإصلاح.

تنقسم الضريبة بشكل أساسي إلى ثلاث فئات: الضرائب على الدخل والضرائب على الممتلكات والضرائب على السلع والخدمات.

1. الضرائب على الدخل تفرض هذه الضريبة على الايرادات المختلفة التي يكتسبها الفرد أو الشركة، وتكون نسبة هذه الضريبة تصاعدية أي كلما ارتفع الدخل (الايراد) كلما ارتفع معدل الضريبة ويمكن تقسيم هذا النوع من الضرائب إلى أربعة أقسام.

2. ضرائب الدخل على مستوى الأفراد وضريبة الدخل على مستوى الشركات وضرائب تفرض على الأجور والمرتبات وضرائب على أرباح رأس المال وهي ضرائب تدفع على أي ربح متحقق

بسبب بيع أحد الأصول، وعادةً ما تطبق على مبيعات المنازل ومعاملات الأسهم ومعاملات السندات وكلما ارتفع مقدار الدخل من هذا الربح كلما ارتفعت قيمة الضريبة.

3. الضرائب على الممتلكات تفرض هذه الضريبة على قيمة العقارات أو الممتلكات الشخصية الأخرى، ويتم تحصيلها على أساس متكرر مثل دفع أصحاب المنازل ضريبة عقارية مرة واحدة بالسنة بصورة سنوية متكررة أو مقسمة إلى أجزاء تدفع شهرياً، وتكون الضريبة على العقارات .

4. الضرائب على السلع والخدمات ويعد هذا النوع من الضرائب الأكثر استخداماً في دول العالم ويشكل نسبة عالية من الايرادات الضريبية للدول، ويمكن تقسيمها إلى عده أنواع فرعية ضريبة المبيعات وضرائب الاستهلاك أو الضرائب الانتقائية. وتعتمد على كمية العنصر المستهلك وليس على قيمته مثل فرض ضريبة على كل عبوة غاز تم شراؤها دون النظر إلى السعر الذي تقاضاه البائع، ورسوم المستخدم وهي ضرائب تفرض على مجموعة واسعة من الخدمات المقدمة مثل تذاكر الطيران والسيارات المستأجرة والمرافق والغرف الفندقية والتراخيص، وهناك نوع آخر يسمى ضرائب الخطيئة تفرض على عناصر مضرة كالسجائر والكحول ويكون لهذه الضريبة قيمة كبيرة لتشجيع مستهلكها لتركها والإقلاع عنها بسبب أضرارها الكبيرة.

ضريبة المسقفات :

تشكل الضرائب بصفة عامة وضريبة المسقفات خاصة أحد العوامل الهامة في الدول لما لها من آثار اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية وتمثل ضريبة الملكية أو المسقفات أكبر مصدر للإيرادات الضريبية للحكومات المحلية ويشكل التحصيل الضريبي والمسقفات دوراً هاماً وحيوياً في تمويل الموازنات البلديات ومن ناحية اخرى دوراً مهماً في تمويل الموازنة العامة.

ويمكن تعريف ضريبة المسقفات بأنها إحدى الأنواع التي فرضتها الحكومة في الأردن على المنشآت المسقوفة أي الأملاك العقارية مثل الأبنية السكنية والمؤجرة والأراضي الخالية والمعارض والمصانع والمباني . وتفرض هذه الضريبة بمجرد تملك الشخص لعقار ما أو إجراء تغيير على عقاره أو إتمام إنشائه وصاحب العقار المكلف بالدفع أو المنتفع من العقار أو من يقبض بدل إيجار.

ويتم تحديد قيمتها حسب موقع البناء ومساحته ونوعه وطبيعته ويقدرها الموظف المخمن الذي يشاهد العقار لأول مرة ثم تصبح رقم ثابت في المالية يتم تسديده سنوياً عبر سند تسجيل العقار وفي حال التخلف عن الدفع يتم فرض غرامة مالية على صاحب العقار.

ويجب على صاحب العقار دفعها لكي يكون له الحق بالتصرف بتاره وإجراء أي معاملة له وكذلك على المالك الذي تصرف بعقاره الذي يقع في المنطقة الخاضعة لهذه الضريبة أو الوريث للملك أن يقدموا بياناً خطياً بذلك إلى لجنة التخمين في المركز المالي التابع له في المنطقة نفسها وهي تخضع لأحكام قانون ضريبة الأبنية والأراضي وما يجري عليه من تعديلات ويتم دفعها مرة واحدة في العام لأمانة العاصمة أو البلديات في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية الأخرى.

أهمية الضرائب في الحياة الاقتصادية :

يعتبر تحصيل الضرائب ومنها ضريبة المسقفات من أهم إيرادات الدولة وللضرائب والمسقفات دور كبير وهام في كافة نواحي ومجالات الحياة بشكل عام وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص وتعتمد عليها العديد من الحكومات من أجل تقديم الخدمات العامة من شأن ذلك

استمرار وتقديم الاحتياجات الأساسية من قبل الدولة لأفراد المجتمع وعلى ذلك فإن العديد من دول العالم تعتبرها من أهم الأدوات لأنها تشكل من ٦٠ إلى ٧٠% من مجموع إيرادات هذه الدول، وعلى ذلك فإن هذا يتطلب كفاءة عالية في أداء عمل المؤسسات من أجل تحصيل الموارد المالية وإعادة ضخها في الاقتصاد مما يؤدي إلى التنمية والنهوض بالاقتصاد الدولي.

إضافة إلى ذلك تمثل الضرائب والمسقفات وسيلة هامة تساهم في تشجيع النشاط في المجال الاقتصادي كحالتي التضخم والانكماش كما أن للضرائب والمسقفات لها دور فعال في تحقيق أهداف السياسة المالية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة لأي دولة، ويتطلب ذلك فرضها وتحصيلها من أجل الحصول على الإيرادات اللازمة من أجل سد نفقات الدولة المتزايدة وتحسين العمل، وهذا ما يجعلها أداة مالية هامة بيد المؤسسات الحكومية بشكل عام والبلديات بشكل خاص كونها تستخدم لأهداف توجيهية في إطار الفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة وذلك بحسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد وعليه فإن الضرائب والمسقفات أداة للتوجيه الاقتصادي والمالي وأداة للتوازن الاجتماعي في المؤسسات كما أن إعداد جداول التحصيل يمثل إحدى المراحل الأساسية في بيان نشاط الإدارة الجبائية وفعاليتها ويساهم بصورة مباشرة في رسم الموازنة العامة للدولة بشكل عام والمؤسسة بشكل خاص باعتباره ايراداً استراتيجياً من موارد الميزانية السنوية.

كما أن تحصيل الضريبة يعد من أهم العمليات التي تستخدم في إدارة إيرادات الضريبة وتعرف على أنها عملية استيفاء الخزانة العامة للضريبة في وقت استحقاقها.

وتلعب الضرائب بصفة عامة دوراً مهماً في اقتصاديات الدول فهي تعتبر أحد أبرز مصادر الايرادات في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويتلخص دور الدولة الحديثة

في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع لكن تنفيذ هذه الأهداف يرتبط بشكل مباشر في الحصول على الواردات اللازمة لذلك من مصادرها مثل الضرائب وإذا كان أمام الدولة ثلاث طرق للوصول إلى تلك الواردات (أملاك الدولة العامة القروض، وأخيرًا) الضرائب فإن الضريبة تبقى الوسيلة الضرورية لتحقيق أهداف عمل المؤسسات لا سيما في ظل تعاظم دور التمويل كونها تغذي خزينة الدولة ونموها وتستخدمها الدولة في سبل التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تتميز الضريبة على المسقفات بأنها إحدى الضرائب المباشرة التي تعتبر أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة حيث تتمتع بعدم إمكانية نقل عبئها الضريبي من المكلف إلى أي شخص آخر.

وفي الوقت نفسه تعد ضريبة المسقفات من الضرائب المباشرة المتعارف عليها في العديد من التشريعات الدولية منذ القدم، حيث فرض الفراعنة واليونان والرومان الضرائب على ملكيه الأموال العقارية وطبقها ملوك القرون الوسطى أيضاً ، وقد عرفها العثمانيون أيضاً وطبقوها حيث سميت أما القوانين التي حكمتها وطريقه استيفائها فأنها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والثقافية لكل دولة.

وعلاوة على ذلك فإن ضريبة المسقفات تصيب الرأسماليين وهم أصحاب ا والطبقات الفقيرة ويفيد تطبيق هذه الضريبة من الناحية التقنية أنها تسمح بالحصول على بيانات واحصائيات عن ثروات الأشخاص وممتلكاتهم المراجعة قرارات المكلفين المقدمة بالنسبة لضرائب الدخل والضرائب الأخرى.

لذلك فهي تشكل بالفعل أداة للرقابة تساعد الإدارة الضريبية في عملية ربط الضريبة وجبايتها بالتضييق على الغش والتهرب الضريبي وتعرف ضريبة المسقفات بأنها ضريبة مباشرة نوعية على الدخل الصافي المقدر للعقارات المبنية والأراضي وهي عينية وسنوية.

وعليه يمكن الاستنتاج أن هذه الضريبة تتصف بأنها ضريبة مباشرة تفرض على عنصر يتميز بقدر من الثبات والاستمرار لدى المكلف، وهو الدخل أو الايراد أو الربح فضلاً عن طريقة جبايتها إذ يصدر بها جدول تكليف أساسي أو إضافي أو تكميلي، ثم تحصل من قبل دوائر التحصيل في البلديات، كما وأنها ضريبة نوعية لأنها تصيب نوعاً من الدخل وهو دخل الأملاك المبنية والأراضي وأنها تتخذ القيمة التأجيرية أو المقدرة أساساً لفرضها وأنها ضريبة سنوية أي تطال الايراد السنوي الصافي للقيمة التأجيرية أو المقدرة للبناء أو الأرض.

وتقسم الضرائب إلى ثلاثة أنواع هي الضريبة النسبية الضريبة التصاعدية، والضريبة التنازلية، تفرض الضريبة النسبية نفس النسبة من الضرائب على الجميع بغض النظر عن الدخل، وتفرض ضريبة المسقفات وضرائب الدخل المحلية بشكل عام على الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المنطقة وعادةً ما تستخدم ضرائب الدخل المحلية لتمويل البرامج المحلية كالتعلم والحدائق وتحسين المجتمع من خلال هذه الضرائب والتراخيص والرسوم فإنها تقدم خدمات عامة لمواطنيها ومن أمثلة هذه الخدمات العامة: المدارس الحكومية وحماية الشرطة والصحة والرعاية الاجتماعية.

معوقات التحصيل الإلكتروني للضرائب في البلديات موضوع الدراسة لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة وخاصة في مجال الاتصال والتسارع المذهل لوسائل التكنولوجيا وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من

خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية كما انعكس كذلك على آليات العمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية وامتداداً لهذه التحولات الرقمية اتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الايرادات العامة وانفاقها واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق الأهداف السياسة المالية.

ورغم أهمية الضرائب كأحد أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية تشير الإحصاءات إلى ضعف الايرادات الضريبية على مستوى الدول العربية كمجموعة حيث لم تتعد نسبة الايرادات الضريبية 10% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 وهي نسبة منخفضة بالقياس مع المتوسط العالمي البالغ 15% حسب دراسة للبنك الدولي.

وتشير التجارب العالمية الناجعة أن رقمنة التحصيل الضريبي يلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال وتحصيل الضريبة التي أصبحت تمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب وأرباح الشركات وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الايرادات الضريبية بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونياً.

يشير مصطلح ومفهوم الرقمنة في التحصيل الضريبي الإلكتروني لإيرادات الدولة عموماً إلى استعمال أساليب الدفع الإلكتروني كبطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري من الرصيد وتحويل المبالغ إلكترونياً أو الدفع عبر الإنترنت لتسوية دفع مبالغ الايرادات العامة من قبل الأفراد إلى الجهات المختصة بتحصيلها في الدولة.

ويعتبر التحصيل الضريبي الإلكتروني أحد التوجهات الحديثة لعصرنة الجهاز الإداري الضريبي وتمكينه من السرعة والدقة في العمل، بدل الغرق في الأوراق والمستندات والطرق التقليدية للتحصيل، ووسيلة فعالة لزيادة أداء التحصيل الضريبي والتقليل من التهرب الضريبي.

ويتضمن التحصيل الإلكتروني للضرائب وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة لأخرى.

كما يقوم التحصيل الإلكتروني للضرائب على أساس أن تتم عملية جباية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل إلكترونية بعيدًا عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب. وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والاجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد.

وقد احرزت بعض الدول العربية تقدماً جيداً في إطار رقمنة من التحصيل الضريبي على عدة أصعدة خلال السنوات الماضية ويعد الأردن من أوائل الدول العربية التي عملت على رقمنة نظم التحصيل الضريبي عام 2005 حيث سجلت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تقدماً جيداً في تقديم عدد من الخدمات الضريبية بشكل إلكتروني بما يشمل تسجيل المكلفين وتقديم الاقرارات وإصدار الاشعارات والتحصيل الإلكتروني ومتابعه الامتثال الضريبي وتقديم الشكاوى وتقسيط الضرائب.

وتعتبر التجربة الأردنية في مجال رقمنة النظام الضريبي بصفة عامة من أوائل التجارب العربية وأبرزها وقد تبنت الحكومة الأردنية منذ سنوات عديدة مجموعة من الاصلاحات الضريبية بهدف تعزيز الايرادات الضريبية وزيادة كفاءة التحصيل وعدالة التوزيع بما يحد من التهرب الضريبي، وفي هذا الصدد قام الأردن بإجراء تعديلات وعصرنة لنظامها الضريبي ومنها تبسيط الاقرار الضريبي وتشجيع المكلفين على تقديم الاقرارات إلكترونياً.

وقد أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات برنامج الحكومة الإلكترونية في مطلع عام ٢٠٠٥ والذي يعتبر أول برنامج للحكومة الإلكترونية يتم تطبيقه في المؤسسات والدوائر الحكومية في الأردن بما فيها البلديات وذلك بهدف تقديم خدمات ذات جوده عالية تؤدي إلى اختصار الوقت والجهد بحيث يستطيع المكلف الحصول على الخدمة دون مراجعة الدائرة.

معوقات التحصيل الضريبي للبلديات في الأردن دراسة حالة بلدية جرش :

تعد الضرائب المصدر الرئيسي في تمويل ايرادات خزينة البلديات فهي تشكل العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه للحصول على ايراداتها وذلك للاستفادة من مختلف إمكانياتها الاقتصادية والمالية وبهدف توفير موارد مالية للإنفاق العام ولتغطية النفقات والوفاء بالالتزامات لتحقيق التنمية المحلية وذلك عن طريق تنويع مصادر الضرائب والرسوم للبلديات لكي تحقق التنمية المحلية، ويوجد معوقات تعمل على عدم التحصيل المنظم والمناسب للتحصيل الجبائي.

ويعتبر التحصيل الجبائي للضرائب أهم مصدر في تمويل الخزينة العامة يتمثل في الضرائب والرسوم المحصلة من الخاضعين للضرائب مما يساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها تحقيق التنمية المحلية ولتجسيد هذه التنمية يجب العمل على تمويل

خزينة البلديات بشكل مستمر إلا أن التمويل والتحصيل قد لا يصل إلى نتيجة لمجموعة من المعوقات منها :

1. الاعفاءات الضريبية :

وهي عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم تلجأ الدول إلى هذا الأمر ومنها الأردن لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أسباب الاعفاءات الضريبية :

(١) أسباب اقتصادية حيث تلجأ بعض التشريعات الضريبية إلى تقديم اعفاءات لتشجيع قطاع اقتصادي معين لتحفيز المستثمرين فيه وزيادة تنميته.

(٢) أسباب اجتماعية اذ تلجأ التشريعات الضريبية إلى اعفاءات جزئية أو كلية للمكلفين لأسباب اجتماعية محصنة كوجود أسرة كبيرة الحجم أو وجود معاقين أصحاب دخول متدنية إلى أخر ذلك من دواعي اجتماعية.

(٣) أسباب اقتصادية إذ أن بعض الأعمال الاقتصادية لا تهدف إلى الربح بل يؤخذ عملها لخدمة المرافق العامة التي تمتلكها الدولة والتي لا تهدف إلى الربح.

2 التهرب الضريبي:

تشكل الضريبة عبئاً على المكلف لذلك فإنه يعمل على التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، والتهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ولتحقيق التهرب

الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة وعلى هذا يوجد شكلين للتهرب الضريبي:

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو التجنب الضريبي.
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو الغش الضريبي.

ويعتبر سلوك التهرب الضريبي من القيم الأخلاقية المكتسبة والمتعلمة والتي تعكس الاتجاه السلبي للرغبة في الاحتفاظ بكثير من الأموال والطمع في تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية وهو اتجاه سلبي قائم على الغش والمراوغة والاحتيال وعلى الرغم من ذلك يلقى قبولاً كبيراً لدى فئات كثيرة من الناس.

3. الازدواج الضريبي:

يشكل الازدواج الضريبي أحد المعوقات المؤثرة سلبياً على التحصيل الضريبي وهو يتمثل بقيام المكلف بدفع الضريبة أكثر من مرة نتيجة لتطبيق أكثر من قانون ضريبي داخل الدولة الواحدة، أو نتيجة لتطبيق قانون أكثر من دولة على نفس الممول والمادة الخاضعة للضريبة.

4. الضغط الجبائي:

وهي نسبة الدخل المتقطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخول المحققة من طرف كل فرد مكلف بالضريبة أو من طرف الدولة، ويملك الفرد موارد شخصية التي تستهدفها الدولة والجماعات في المجالس المحلية في قطاعات على شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وتمثل هذه الاقتطاعات مساهمات لكل واحد منها يتحملها لأنه يوجد حرمان لكل المكلف بالضريبة.

5. وجود تشريعات ضريبية غير منظمة وواضحة تؤدي إلى المكلف بالضريبة إلى عدم دفع الضريبة.

6. ارتفاع الضرائب يؤدي استقطاع نصف دخل الممول مما يؤدي به إلى انخفاض دخله الذي يؤدي إلى عدم دفع الضرائب المصالح الضريبية والتهرب منها.

7. الفساد الإداري:

تعاني معظم الدول المتقدمة والنامية من وجود نشاطات خفية وغير شرعية والتي لا تخضع لأي نوع من الضرائب وتعكس هذه النشاطات المرتبطة بمظاهر الفساد وانحراف الآليات الاقتصادية. وترتبط ظاهره الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف وتشكل إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل فعالية النظام الضريبي إذ تشجع التهرب الضريبي وتفسد الحوافز الضريبية وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما لا توجد أهداف السياسة الضريبية ومن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي البيروقراطي، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي واستخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة .

8. نقص الخبرة والكفاءة المهنية للعاملين في الإدارة الضريبية الذي يؤدي بهم إلى عدم التحصيل الضريبي المنظم والمستمر للضرائب :

إذ تعاني بعض الدول العربية ومنها الأردن من الحاجة إلى تعزيز وبناء القدرات البشرية الكفؤة خاصة الدول حديثة العهد بالنظم الضريبية إضافة إلى تحديات ترتبط التعديلات المطلوبة في الأطر القانونية ومحدودية الموارد المالية اللازمة لدعم هذا التحول في بعض الدول علاوة على

مواجهة بعض الدول منها الأردن للتحديات الناجمة عن جائحه كورينا (كوفيد) – (١٩) التي أثرت على مراحل انجاز مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي.

9. عدم وجود الالتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين بدفعها.

10. وجود نقص بالمعلومات والبيانات المتعلقة بدخل المكلف بدفع الضريبة في الاقرار الضريبي وعدم شمولها.

11. جهل المكلفين بدفع الضريبة بالقوانين الضريبية.

12. عدم تطبيق العقوبات الرادعة للتهرب الضريبي أو عند ظهور دخول غير مصرح بها.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى عده نتائج :

1. أن التحصيل الضريبي للمستقفات تساهم في تمويل ايرادات الدولة بصفه عامة.

2. وجود قواعد وطرق عديدة للتحصيل الضريبي غير متبعة.

3. وجود معوقات تتعلق بعملية التحصيل الضريبي مما يؤدي إلى محدودية وخلل في الدور الذي يمكن أن تلعبه البلديات في خدمة المجتمع المحلي.

4. أن التحولات الرقمية الهائلة التي يشهدها العالم من الممكن أن توظف لخدمة أداء وعمل البلديات خاصة في مجال التحصيل الضريبي مما ينعكس على التنمية بأنواعها سواء التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

5. إن رقمنة التحصيل الضريبي والتزام المكلفين بالتحصيل الضريبي يمكن أن يقاس.

6. عدم أهلية بعض الكوادر المؤهلة المعنية بعمليه التحصيل الإلكتروني.

7. ضرورة إعادة تأهيل وتدريب كوادر الإدارات المحلية على التقنيات والتكنولوجيا الرقمية بما يخدم المجتمع المحلي ويساعد على زيادة الإيرادات المحلية.

8. وجود آثار سلبيه لجائحة كورونا مما انعكس سلباً على ايرادات البلديات وذلك بعدم الدراية الكاملة لدافعي الضرائب بقنوات الدفع الالكتروني مما يؤدي إلى تأخر التوريد الضريبة وعدم عقد ورش عمل ضريبة وندوات تثقيفية إضافة تأهيل المختصين في مركز الاتصال لدى البلديات لإعطاء المعلومات ذات الصلة ومساعدة الخاضعين في سداد المستحقات الضريبية.

التوصيات :

1- تفعيل دور النظام الجبائي وذلك من خلال إعادة تأهيله وتطويره.

٢- ضرورة العمل على تفعيل دور الرقابة الجبائية.

3. ضرورة وجود الكفاءة المهنية اللازمة في إدارة الضرائب وذلك للقيام بعملية التحصيل الجبائي بشكل مستمر ومنظم.

4. ايجاد موارد مالية أخرى البلديات.

5. ضرورة العمل على ايجاد حلول لتكرار الضريبية مما يؤدي إلى التراكم المتزايد في الضرائب لسنوات عديدة على المواطن.

6. ضرورة توفير نظام حوافز لموظفي المسقفات في البلديات بشكل عام من أجل تشجيعهم على انجاز الأعمال الموكلة إليهم ورفع كفاءاتهم المهنية.

الخاتمة :

توصل الباحث في النهاية إلى أن عدم تحصيل الضريبة يعود بنسبة كبيرة إلى المكلف وذلك بسبب نقص الوعي الضريبي لديه أو عدم ثقته بالإدارة الضريبية وعدم فهمه للقوانين والإجراءات وطرق الحساب الضريبي وعدم : كفاءة الإدارة الضريبية سواء في التعامل مع المكلفين أو تقدير وفرض الضريبة في ايجاد حلول واقتراحات يمكن أخذها في الاعتبار لتحسين جودة التحصيل الضريبي في ظل منهجية.

قائمة المصادر والمراجع :

1. اندرة تويني الموازنة ونظام الضرائب في لبنان /محاضرات الندوة اللبنانية تحرير ميشيل أسمر، بيروت (1950)، ص 85- 86 .

2 .موقع الرواد (rouwwad.com/o)

3. أكرم زيدان، سيكولوجيه المال، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون عدد 351، الكويت، (2008)،

ص 103-104

4. مرام عادل الجريسات / معوقات التحصيل الضريبي والمسقفات وتأثيره في عمل البلديات: دراسة حالة لبلدية الفحيص (2021)، ص 376- 377 .

5. مرام عادل الجريسات / معوقات التحصيل الضريبي والمسقفات وتأثيره في عمل البلديات: دراسة حالة لبلدية الفحيص (2021) ، ص 378 .

6 . هبة عبد المنعم ،وآخرين , رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية أبو ظبي (2021) ص .5

7 . مفتاح فاطمة وبن حليمة هوارية رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع والتحديات . جامعة ابن خلدون - الجزائر (2022)، ص 167 .

8. هبة عبد المنعم وآخرين , رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، أبو ظبي (2021)، ص 16

9 . حباسي فاطمة، أثر معوقات التحصيل الجبائي على ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية بوسعادة (20152020-)، رسالة ماجستير غير منشورة- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة محمد بوضياف , الجزائر (2021)، ص 33-35 ..

10. أكرم زيدان سيكولوجيه المال، سلسلة عالم المعرفة , المجلس الوطني للثقافة والفنون عدد 351، الكويت، (2008)، ص 104-105

11. موقع الكتروني مكتب الاتاسي للمحاماة والاستشارات القانونية مقالة بعنوان (ماذا تعني ضريبة المسقفات في الأردن).